المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للقضاء
قسم السياسة الشرعية
شعبة الأنظمة

أحكام رأس مال الشركة المساهمة

بحث تكميلي لنيل الماجستير
في المعهد العالي للقضاء قسم السياسة الشرعية شعبة الأنظمة

إعداد الطالب
عبد الرحمن بن محيسن بن عبد الرحمن المحيسن

المشرف الدكتور: رضا بن متولي وهدان
أستاذ الأنظمة المشارك بالمعهد العالي للقضاء

1425-1426 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا اله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد .

فإن الشركات المساهمة تحتل مكانة متميزة في الحياة الإقتصادية ، وليس أدل على ذلك من تزايد نطاقها المستمر في الواقع العملي، وما حققته من مشاريع كبيرة في شتى مجالات الحياة المتنوعة.

فهي تقوم على استثمار الأموال، دون الحاجة إلى وجود أصحابها، مما يسمح لكثير من الأفراد والمؤسسات بالمشاركة فيها بأموالهم ، مع احتفاظهم بعملهم الأصلي ، مما أدى إلى سهولة جذب الأموال إلى هذه الشركات ، لإنشاء المشروعات الكبيرة ، التي يعجز غالب الأفراد القيام بها ، ومما لا ريب فيه أن ضخامة المشروعات الكبيرة التي تحققها تلك الشركات تتطلب رؤوس أموال ضخمة ، فرأس مال الشركة المساهمة هو أساسها ونواتها الصلبة حيث لا وجود للشركة إلا به.

ومن هنا فإن الأنظمة قد أولت عناية كبيرة بهذه الشركة ، وكل ما يتعلق بها من أحكام، ومن ذلك رأس مالها ، وكيفية تكوينه ، وطريقة الاكتتاب في رأس مال الشركة المساهمة ، وجميع الأحكام المتعلقة به ، ولم يقتصر الأمر عند هذا بل شملت المراحل اللاحقة لقيام الشركة وممارستها لنشاطها ، والشركة قد

تتأثر بالظروف المحيطة بها ، وما قد يلاقيه نشاطها من نجاح أو فشل ، مما يضطرها إلى تعديل رأس مالها بالزيادة أو التخفيض منه.

ولما كان من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المعهد العالي للقضاء، تقديم بحث تكميلي أحببت أن يكون بحثي بعنوان : أحكام رأس مال الشركة المساهمة.

أهمية الموضوع :

1- أهمية الشركة المساهمة ، وأثرها في النشاط الاقتصادي ، بما يحقق النفع للبلاد ، واستثمار أموال المساهمين ، بما يحقق لهم تنمية أموالهم .

2- أهمية رأس مال الشركة المساهمة ، حيث هو أساسها ، ولا وجود للشركة بغيره .

3- ضرورة بيان الأحكام المتعلقة برأس مال الشركة المساهمة ، من اكتتاب في رأس مال الشركة ، و زيادة رأس المال ، و تخفيضه ، وضمانه.

أسباب اختيار الموضوع :

1- أهمية الموضوع ، مما يدعو إلى كتابة بحث يجمع الأحكام المتعلقة به .

2- أنه لم يسبق وأن أفرد هذا الموضوع بالبحث .

3- الرغبة في بيان الأحكام المتعلقة برأس مال الشركة المساهمة ، التي يحتاجها كل من المؤسسين لشركة المساهمة ، و المساهمين فيها .

الدراسات السابقة :

لم أجد من أفرد هذا الموضوع بالبحث ، حسب إطلاعي في مكتبة المعهد العالي للقضاء ، وكلية الشريعة في جامعة الإمام ، وإنما يوجد بحوث تناولت بعض جوانب الشركة المساهمة ، ولم تتكلم عن رأس مال الشركة المساهمة ، فمن تلك البحوث ما يلي :

الصكوك التي تصدرها شركة المساهمة في النظام السعودي والفقه الإسلامي، للباحث : محمد السالمي .

مسؤولية الشركاء في الشركة المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة في النظام والفقه الإسلامي للباحث عبد المحسن الزكري .

تكوين مجلس إدارة الشركة المساهمة واختصاصاته دراسة مقارنة ، للباحث : حمد العبيد .

زكاة أسهم الشركة المساهمة ، للباحث محمد الفواز.

منهج البحث:

1/ تصوراً المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها ليتضح المقصود من دراستها .

2/ إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق فيذكر حكمها بدليلها مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتبرة.

3/ إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف فاتبع ما يلي :

أ- تحرير محل الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف ، وبعضها محل اتفاق.

ب- ذكر الأقوال في المسألة وبيان من قال بها من أهل العلم ، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية

ج- الاقتصار على المذاهب الفقهية المعتبرة ، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح ، وإذا لم يوقف على المسألة في مذهب ما فيسلك بها مسلك التخريج.

د- التركيز على نظام المملكة العربية السعودية.

ه- توثيق الأقوال من مصادرها الأصيلة .

و- استقصاء أدلة الأقوال مع بيان وجه الدلالة ، وذكر ما يرد عليها من مناقشات وما يجاب به عنها إن كانت وأن يذكر ذلك بعد الدليل مباشرة .

ز- الترجيح مع بيان سببه وذكر ثمرة الخلاف إن وجدت .

4/ الاعتماد على أمهات المصادر والمراجع الأصلية في التحرير والتوثيق والتخريج والجمع .

5/ التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد .

6/ العناية بضرب الأمثلة خاصة الواقعية .

7/ تجنب ذكر الأقوال الشاذة .

8/ العناية بدراسة ماجد من القضايا مما له صلة واضحة بالبحث .

9/ ترقيم الآيات وبيان سورها مضبوطة الشكل .

10/ تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية واثبات الكتاب والجزء والصفحة ، وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها _ إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما_، فإن كانت كذلك فيكتفى حينئذ بتخريجها .

11/ تخريج الآثار من مصادرها الأصلية ، والحكم عليها .

12/ التعريف بالمصطلحات من كتب الفن الذي يتبعه المصطلح ، أو من كتب المصطلحات المعتمدة .

13/ توثيق المعاني من معاجم اللغة المعتمدة وتكون الإحالة عليها بالمادة والجزء والصفحة .

14/ العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء ، وعلامات الترقيم ، ومنها علامات التنصيص للآيات الكريمة ، وللأحاديث الشريفة ، وللآثار ، ولأقوال العلماء، وتميز العلامات والأقواس ، فيكون لكل منها علامته الخاصة

15/ تكون الخاتمة متضمنة أهم النتائج والتوصيات.

16/ ترجمة للأعلام غير المشهورين بإيجاز بذكر اسم العلم ونسبه وتاريخ وفاته ومذهبه العقدي والفقهي والعلم الذي اشتهر به ، وأهم مؤلفاته ومصادر ترجمته .

17/ إذا ورد في البحث ذكر أماكن ، أو قبائل ، أو فرق ، أو أشعار ، أو غير ذلك ، توضع لها فهارس خاصة ، إن كان لها من العدد ما يستدعي ذلك .

18/ إتباع الرسالة بالفهارس الفنية المتعارف عليها ، وهي :

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث والآثار .
- فهرس الأعلام .
- فهرس المراجع والمصادر .
- فهرس الموضوعات .

تقسيمات البحث :

ويتكون البحث من تمهيد وخمسة فصول وخاتمة :

تمهيد: وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الشركة المساهمة وفيه مطلبان

المطلب الأول : تعريف الشركة المساهمة في اللغة .

المطلب الثاني : تعريف الشركة المساهمة في الاصطلاح .

المبحث الثاني : تعريف رأس المال وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف رأس المال في اللغة .

المطلب الثاني : تعريف رأس المال في الاصطلاح .

المبحث الثالث : تكوين رأس مال الشركة المساهمة .

الفصل الأول : **الاكتتاب في رأس مال الشركة المساهمة** وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الاكتتاب وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف الاكتتاب في اللغة .

المطلب الثاني : تعريف الاكتتاب في الاصطلاح .

المبحث الثاني : أنواع الاكتتاب .

المبحث الثالث : إنشاء عقد الاكتتاب وفيه مطلبان :

المطلب الأول : أركان الاكتتاب العامة .

المطلب الثاني : شروط الاكتتاب الخاصة .

المبحث الرابع : إجراءات الاكتتاب ومدته وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الجهة التي يجري لديها الاكتتاب .

المطلب الثاني : مدة الاكتتاب .

المبحث الخامس : آثار عقد الاكتتاب وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : التزامات وحقوق المكتتب .

المطلب الثاني : التزامات وحقوق المؤسسين .

المطلب الثالث : التزامات وحقوق الشركة .

المبحث السادس :حكم الاكتتاب في رأس مال الشركة المساهمة وفيه مطلبان:

المطلب الأول : حكم الاكتتاب في رأس مال الشركة المساهمة في الفقه .

المطلب الثاني : حكم الاكتتاب في رأس مال الشركة المساهمة في النظام .

الفصل الثاني : زيادة رأس مال الشركة المساهمة وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : زيادة رأس مال الشركة المساهمة وأسبابه وفيه مطلبان :

المطلب الأول : مفهوم زيادة رأس مال الشركة المساهمة .

المطلب الثاني : أسباب زيادة رأس مال الشركة المساهمة .

المبحث الثاني : شروط زيادة رأس مال الشركة المساهمة .

المبحث الثالث : طرق زيادة رأس مال الشركة المساهمة .

المبحث الرابع : آثار زيادة رأس مال الشركة المساهمة .

المبحث الخامس : حكم زيادة رأس مال الشركة المساهمة في الفقه والنظام وفيه مطلبان

المطلب الأول : حكم زيادة رأس مال الشركة المساهمة في الفقه .

المطلب الثاني : حكم زيادة رأس مال الشركة المساهمة في النظام .

الفصل الثالث : خفض رأس مال الشركة المساهمة وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : خفض رأس مال الشركة المساهمة و أسبابه وفيه مطلبان :

المطلب الأول : مفهوم خفض رأس مال الشركة المساهمة .

المطلب الثاني : أسباب خفض رأس مال الشركة المساهمة .

المبحث الثاني : شروط خفض رأس مال الشركة المساهمة .

المبحث الثالث : طرق خفض رأس مال الشركة المساهمة .

المبحث الرابع : آثار خفض رأس مال الشركة المساهمة .

المبحث الخامس : حكم خفض رأس مال الشركة المساهمة وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حكم خفض رأس مال الشركة المساهمة في الفقه .

المطلب الثاني : حكم خفض رأس مال الشركة المساهمة في النظام .

الفصل الرابع : ضمان رأس مال الشركة المساهمة وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الضمان وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف الضمان في اللغة .

المطلب الثاني : تعريف الضمان في الاصطلاح .

المبحث الثاني : حكم ضمان رأس مال الشركة المساهمة وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حكم ضمان رأس مال الشركة المساهمة في النظام

المطلب الثاني : حكم ضمان رأس مال الشركة المساهمة في الفقه الإسلامي .

المبحث الثالث : الآثار المترتبة على هلاك رأس مال الشركة المساهمة .

الخاتمة :وتشتمل على :

1- النتائج .

2- التوصيات .

الخـــاتمـــــة

- يقصد بالشركة المساهمة : هي الشركة التي يقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة، وقابلة للتداول، ولا يسأل الشركاء فيها إلا بقدر قيمة أسهمهم، ولا تعنون باسم أحد الشركاء.

- والمقصود برأس مال الشركة المساهمة : هو مجموع قيم الأسهم النقدية الاسمية المتساوية القيمة، وغير القابلة للتجزئة، والتي تعرض على الجمهور، بالاكتتاب العام بعد دفع النسبة المطلوبة قانوناً من المؤسسين.

- يتم تكوين رأس مال الشركة المساهمة عن طريق الاكتتاب في أسهم الشركة ورأس مال الشركة المساهمة يتجزأ إلى أسهم متساوية القيمة وعرف السهم بأنه، صك قابل للتداول يصدر عن شركة مساهمة، ويعطي للمساهم ليمثل حصته في رأس مال الشركة.

- وللسهم أنواع باعتبارات متعددة :

أولاً: أنواع الأسهم من حيث الحصة المدفوعة:

وتنقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين:

1/أسهم نقدية وهذه جائزة شرعا. 2/أسهم عينية و القول الراجح جواز أن يقدم المساهم حصصاً عينية في رأس مال شركة المساهمة.

ثانياً: أنواع الأسهم من حيث الشكل:

وهي بهذا الاعتبار قسمان:

1/أسهم اسمية وهذه جائزة. 2/أسهم لحاملها: والقول الراجح جواز أن تكون الأسهم لحاملها.

ثالثاً: أنواع الأسهم باعتبار الحقوق التي يقررها للمساهمين:

وهي من هذا الجانب تنقسم إلى:

1/ أسهم عادية وهذه جائزة شرعا. 2/أسهم امتياز ويختلف حكمها بحسب نوعها

رابعا: أنواع الأسهم من حيث الاستهلاك وعدمه:

تنقسم الأسهم من حيث الاستهلاك وعدمه إلى قسمين:

1/أسهم رأس المال وهذه جائزة شرعا .2/أسهم التمتع والقول الراجح عدم جوازها.

رابعا: أنواع الأسهم من حيث قيمة السهم:

يمكن تقسيم الأسهم من حيث قيمتها إلى أربعة أقسام هي:

القيمة الاسمية وقيمة الإصدار والقيمة الحقيقة للسهم والقيمة السوقية

- أنواع رأس مال الشركة المساهمة:

1/ رأس المال الثابت. 2/رأس المال المتغير. 3/ رأس المال المصرح به. 4/ رأس المال المصدر.

- يقصد بالاكتتاب إعلان عن رغبة الشخص ، في الانضمام إلى الشركة تحت التأسيس، مقابل الإسهام في رأس مال الشركة بعدد معين من الأسهم المطروحة.

- أنواع الاكتتاب: 1/ الاكتتاب المغلق. 2/ الاكتتاب المفتوح.

- شروط الاكتتاب:

1/ الاكتتاب بجميع رأس مال الشركة المساهمة. 2/ أن يكون الاكتتاب جدياً.
3/ أن يكون الاكتتاب باتاً وناجزاً.

- الجهة التي يجري لديها الاكتتاب البنوك.

- مدة الاكتتاب يظل الاكتتاب مفتوحاً مدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تجاوز تسعين يوماً.

- التزامات وحقوق المكتتب.

أولاً: التزامات المكتتب:

تسديد ما بقي من قيمة السهم الذي اكتتب فيه، و الامتناع عن أي عمل لدى المساهمين الآخرين بما يضر بالشركة.

ثانياً: حقوق المكتب: الحق في الحصول على الأرباح و حق الأفضلية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة وحق اقتسام الموجودات بعد تصفية الشركة وحق التصرف بالأسهم وحق العضوية في الشركة وحق الطـــعن.

- التزامات المؤسسين:

يلتزم المؤسسون بتوزيع الأسهم على المكتتبين الذين أوفوا بالتزاماتهم و التزام المؤسسين بعدم رفض اكتتاب أي مكتتب و إجراء كافة التصرفات القانونية اللازمة للتأسيس و يلتزمون بإصدار بيان الاكتتاب و يلتزم المؤسسون بالتضامن عن تعويض أي ضرر يلحق أي مكتتب إذا نتج عن خطأ أو نقص في بيان الاكتتاب وتحمل نفقات التأسيس في حالة فشل إجراءاته و مطالبة كل مكتتب الوفاء نقداً لقيمة ما اكتتب به و مطالبة المكتتب باحترام اكتتابه قولاً وممارسة.

وتلتزم الشركة بشكل أساسي بقبول المكتتب والتزاماها ممثلة برئيس مجلس الإدارة بدعوة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة و يحق للشركة أن تتصرف بالمبالغ المتجمعة لديها.

- القول الراجح هو مشروعية الشركة المساهمة.

- أما عن حكم الاكتتاب بالشركة المساهمة فهذا يختلف باختلاف نشاط الشركة وللشركة المساهمة ثلاث حالات :

الحالة الأولى: الشركات القائمة على أنشطة محرمة وهذه يحرم الاكتتاب فيها.
الحالة الثانية: الشركات القائمة على أنشطة مباحة وهذه يجوز الاكتتاب فيها.
الحالة الثالثة: الشركات ذات الأنشطة المختلطة وهذه القول الراجح فيها عدم جواز الاكتتاب فيها.

- اختلف شراح القانون في تكيف الاكتتاب

ولعل الأقرب هو تكيف الاكتتاب بأنه تعبير عن الإرادة المنفردة.

- ويقصد بزيادة رأس مال الشركة المساهمة:

هو ذلك التصرف القانوني الذي يتم بموجبه تعديل عقد الشركة، بزيادة رأس مالها، أثناء حياة الشركة، وذلك وفقاً للأساليب والإجراءات التي يحددها النظام.

- أسباب زيادة رأس مال الشركة المساهمة:

توسيع نشاط الشركة ، إخفاق المؤسسين ابتداء في تقدير رأس مال الشركة عند تأسيسها ، مطالبة أعضاء الشركة بالحصول على الاحتياطي ، زيادة رأس المال لسداد ديون الشركة ، لتجنيب الآثار المترتبة على التضخم، رغبة المساهمين بالحصول على أسهم بدلاً من الحصول على أرباح نقدية.

- شروط زيادة رأس مال الشركة المساهمة:

1/ صدور قرار الزيادة من الجمعية العامة غير العادية. 2/أن يكون رأس مال الشركة المساهمة قد دفع بكاملة. 3/أن يشهر قرار الزيادة لرأس مال الشركة المساهمة.

- طرق زيادة رأس مال الشركة المساهمة:

1/ زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة. 2/ زيادة رأس مال الشركة عن طريق ضم الاحتياطي. 3/ زيادة رأس المال بتحويل الديون وسندات القرض إلى أسهم.

4/ زيادة رأس المال بتحويل حصص التأسيس إلى أسهم. 5/ إصدار أسهم جديدة مقابل حصص عينية.

- آثار زيادة رأس مال الشركة المساهمة:

1/ تعديل العقد الأصلي للشركة. 2/ تقوية ائتمان الشركة. 3/ إن قرار الزيادة القانونية الحاصلة في رأس المال يحتج بها على جميع المساهمين وعلى الغير.

- يقصد بخفض رأس مال الشركة المساهمة:

هو ذلك التصرف القانوني الذي يتم بموجبه تعديل عقد الشركة، بخفض رأس مالها وفقاً لشروط التخفيض وطرقه التي يحددها النظام.

- شروط خفض رأس مال الشركة المساهمة:

1/دعوة جمعية المساهمين غير العادة للانعقاد. 2/ألا يؤدي التخفيض نزول رأس مال الشركة عن الحد الأدنى، إلا في حالة التخفيض بسبب الخسائر. 3/ القيام بالإجراءات الشكلية.

- طرق خفض رأس مال الشركة المساهمة:

1/تخفيض القيمة الاسمية للأسهم. 2/ رد جزء من القيمة الاسمية للسهم إلى المساهم أو إبراء ذمة المساهم من كل أو بعض القدر غير المدفوع من قيمة السهم. 3/ إلغاء عدد من الأسهم يعادل القدر المطلوب تخفيضه. 4/ شراء عدد من الأسهم يعادل القدر المطلوب تخفيضه.

- الضمان التزام بتعويض مالي عن ضرر للغير.

- النظام ينص على أن مسؤولية المساهم تكون بقدر أسهمه ولا يتجاوز أمواله الخاصة وهذا الأمر مخالف للأحكام الشرعية التي تقرر وجوب الوفاء بالدين من أموال الشركة فإذا لم تف فإنها تتعداها إلى أموالهم الخاصة.

- إذا بلغت خسائر شركة المساهمة ثلاثة أرباع رأس المال وجب على أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرار الشركة أو حلها قبل الأجل المعين في النظام.

- التوصيات :

على الراغبين في الاكتتاب في الشركة المساهمة الحذر من الاكتتاب في الشركة ذات الأنشطة المحرمة وكذلك الشركات التي تقوم بالإقراض أو الاقتراض بالربا.

وعلى القائمين على الشركة المساهمة تجنب الإقراض أو الاقتراض بالربا.

- يجب حذف المواد التي تجيز إصدار السندات من نظام الشركات، وهي من المادة 116 إلى 122، لأن السندات تشتمل على الربا.
وكذلك يجب حذف المواد المتعلقة بحصص التأسيس ، وهي المادة 112و113و114و115، وذلك لمخالفة حصص التأسيس الأحكام الشرعية.

فهرس الآيات

الآية	الرقم	الصفحة
سورة البقرة		
إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ	173	111
يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ	278	98
سورة آل عمران		
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَـٰفًا مُّضَـٰعَفَةً ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٣٠﴾ ﴾	130	98
سورة النساء		

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡ ﴾	29	87
سورة المائدة		
﴿ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ ﴾	1	87
﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ ﴾	2، 101	103

الآية	الرقم	الصفحة
سورة الكهف		
﴿ فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا فَلۡيَأۡتِكُم بِرِزۡقٖ مِّنۡهُ ﴾	19	86
سورة طه		
﴿ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ٣٢ ﴾	32	10
سورة الفرقان		
﴿ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ٥ ﴾	5	47
سورة الروم		
ضَرَبَ لَكُم مَّثَلٗا مِّنۡ أَنفُسِكُمۡۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ	28	85
سورة الصافات		
﴿ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ ٱلۡمُدۡحَضِينَ ١٤١ ﴾	141	14
سورة الزمر		
﴿ فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ ﴾	29	10

فهرس الأحاديث

فهرس الأعلام

فهرس المراجع

- الأجوبة الشرعية في التطبيقات المصرفية، مجموعة دلة البركة فتوى رقم (37).
- أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة،د.مبارك آل سليمان ، رسالة دكتوراه في جامعة الإمام،كلية الشريعة،قسم الفقه 1424هـ.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى، المكتب الاسلامي، بيروت.
- الإسلام سبيل السعادة والسلام، الخالصي
- أسواق الأوراق المالية، لسمير رضوان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- الأسهم وتداولها في الشركات المساهمة د.يعقوب يوسف صرخوه، النهضة العربية 1982م.
- الأسهم والسندات وأحكامها، د. أحمد الخليل، دار ابن الجوزي، الطبعة الألى،1424هـ.
- الأشباه والنظائر للسيوطي ، ط. دار الكتب العلمية، 1403هـ، المنشور.
- أضواء البيان، الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ،المطابع الأهلية ، الرياض .
- الأعلام. للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الثامنة، 1989م.
- الاكتتاب في رأس مال الشركة المساهمة، عباس العبيدي، دار الثقافة، الأردن، الأولى، 1998م.
- الأموال المباحة وأحكام تملكها في الشريعة الإسلامية، د. عبد الله الرشيد ، الطبعة الأولى،1404هـ.
- اندماج الشركات وانقسامها، د.حسنى المصري ، الأولى، 1986م،
- الإنصاف مع الشرح الكبير، ط. دار هجر.
- البحر الرائق ،لابن نجيم ، الطبعة الثانية، دار المعرفة – بيروت.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبي بكر بن سعود الكاساني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1418هـ.
- بدائع الفوائد، ابن القيم، ط. دار الفكر.

- بداية المجتهد، محمد بن رشد القرطبي، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية،1403هـ .
- البداية والنهاية، ابن كثير، دار الكتب العلمية،1408هـ.
- تذكرة الحفاظ، الذهبي، دار الكتب العلمية.
- التهذيب في فقه الشافعي، لأبي محمد البغوي. ط. دار الكتب العلمية، 1418هـ.
- الجامع الصحيح" سنن الترمذي"، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة،دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مراجعة:محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1414هـ.
- الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية، جمعه ووضع فهارسه محمد عزير شمس و علي العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة ط2، 1422هـ.
- حاشية رد المحتار، محمد أمين الشهير بابن عابدين، دار الفكر 1399هـ.
- حلية الفقهاء، لابن فارس
- الحماية القانونية لثبات رأس المال في شركات الأموال السعودية، د. محمد إسماعيل، معهد الإدارة العامة، الرياض1422هـ.
- الدرر الكامنة، ابن حجر، أم القرى للطباعة.
- دروس في القانون التجاري السعودي، اكتم الخولي، معهد الإدارة العامة، الرياض1973م.
- ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، دار المعرفة.
- الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة،د.عبد الله السعيدي، دار طيبة ، الرياض، الأولى،1420هـ.
- الرقابة في شركات المساهمة يحيى الصمعان، معهد الإدارة العامة.
- زاد المحتاج، للكوهجي، تحقيق: عبد الله الأنصاري، الشئون الدينية بدولة قطر، الطبعة الأولى، 1402هـ.

- زيادة رأس المال في شركة المساهمة ، محمد الشريف ، بحث لنيل دبلوم دراسات الأنظمة من معهد الإدارة العامة ، 1403 هـــ .
- سنن ابن ماجة، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني،علق عليه : محمد فؤاد عبد الباقي.
- سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، ،نشر محمد علي السيد، حمص، الطبعة الأولى، 1388هـ.
- سنن الدار قطني، لشيخ الإسلام علي بن عمر الدارقطني، عالم الكتب،بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـــ.
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، مؤسسة الرسالة.
- شذرات الذهب، ابن عماد، دار الفكر.
- شرح الخرشي على مختصر خليل ، دار صادر ، بيروت.
- شرح قانون الشركات التجارية العراقي، د.خالد الشاوي، الشعب، بغداد،1968م.
- شرح القواعد الفقهية، الشيخ أحمد محمد الزرقاء، ط. دار القلم، 1414هـــ.
- الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي، دار الفكر – بيروت.
- شرح منتهى الإرادة
- شركات الأموال، د.مصطفى كمال طه، .
- الشركات تأسيسها وإدارتها، د.محمد كامل أمين ملش، دار الكتاب العربي، مصر،1957م.
- الشركات التجارية، د. أحمد محمد محرز، النشر الذهبي، القاهرة،2000م.
- الشركات التجارية، ادوار عيد ، النجوى ، بيروت،1970م.
- الشركات التجارية، د. سميحة القليوبي، دار النهضة العربية، القاهرة، الثانية، 1993م.
- الشركات التجارية، د. عبد الحميد الشواربي، منشأة المعارف، الإسكندرية
- الشركات التجارية، فوزي محمد سامي، دار الثقافة ، عمان، الأولى، 1398م.

- الشركات التجارية، د.مرتضي ناصر نصر الله، الإرشاد، بغداد،1969م.
- الشركات التجارية د. محمود بابللي ،الأولى، 1398م.
- الشركات التجارية في القانون العراقي، د.أحمد إبراهيم البسام، العاني، بغداد، الثانية، 1967م.
- الشركات التجارية في القانون العراقي د.كامل عبد الحسن اليلداوي،الموصل1990م.
- الشركات التجارية في القانون الكويتي المقارن، أبو زيد رضوان .
- الشركات في الفقه الإسلامي، د.رشاد خليل، دار الرشيد ،الرياض، الطبعة الثانية، 1401هـ.
- شركات المساهمة، د. أبو زيد رضوان.
- شركات المساهمة في القانون المصري والقانون المقارن ومشروع قانون الشركات، د.محمد صالح بك، جامعة فؤاد الأول. الأولى، 1949م.
- شركة المساهمة في النظام السعودي، د.صالح البقمي،مطابع الصفا، مكة المكرمة،1406هـ.
- الشخصية المعنوية للشركة التجارية، د.محمود مختار بريري،
- الصحاح، للجوهري،دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، دار السلام ، الرياض، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الاسلامي.
- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.
- طبقات الشافعية، السبكي، مكتبة ابن تيمية.
- العقود الشرعية ، عيسى عبده، ط. دار الاعتصام، الطبعة الأولى، 1397هـ.
- غمز عيون البصائر،
- فتح القدير، ابن الهمام، ، ط. مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1389هـ.

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء،مع الشيخ أحمد بن عبد الرزاق الدويش، طبع ونشر رئاسة وإدارة البحوث العلمية والإفتاء، 1419هـ.
- الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية.
- فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي.
- فتاوى هيئة الرقابة الشرعية للبنك الإسلامي السوداني.
- الفتاوى الكبرى
- قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي، الطبعة الأولى، 1419هـ.
- الفتاوى الشرعية للبنك الإسلامي الأردني ، مطبعة الشرق، 1408هـ.
- الفتاوى الاقتصادية ، إصدارات مجموعة دلة البركة ،الطبعة الرابعة، 1414هـ.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ط. مؤسسة الرسالة.
- قانون التجارة اللبناني المقارن، الشركات التجارية د.أكثم أمين الخولي ،دار النهضة العربية، بيروت، 1968م.
- القانون التجاري، د. أكرم با ملكي ود. فائق الشماع، مطابع جامعة الموصل، الموصل1980م.
- القانون التجاري، د.باسم محمد صالح ود.عدنان أحمد ولي، دار الكتب، 1989م.
- القانون التجاري د.علي حسن يونس ود.أبو زيد رضوان، دار الفكر العربي، القاهرة، 1970م.
- القانون التجاري، د.علي البارودي ود.محمد العريني، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية1986م.
- القانون التجاري د.لطيف جبر كوماني ود. علي كاظم الرفيعي ،بغداد، 2000م.
- القانون التجاري د.محمد حسني عباس ود.علي جمال الدين عوض ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1963م.
- القانون التجاري السعودي، د. محمد الحبر،ط الخامسة، 1421هـ.
- القانون التجاري اللبناني، عدنان خير،المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2002م.

- القانون التجاري اللبناني، مصطفى كمال طه،دار النهضة العربية، بيروت، الثانية، 1975م.
- القانون التجاري، شركات القطاع الخاص، د.حسني المصري،مطبعة حسان، القاهرة، الأولى، 1986م.
- القانون التجاري شركات الأشخاص والأموال ، د.محمد العريني ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، الأولى،2001م.
- قانون الشركات أهدافه وأسسه ومضامينه، السيد موفق حسن رضا،منشورات مركز البحوث القانونية ،وزارة العدل ، بغداد،1985م.
- قانون الشركات التجارية الكويتي، د.طعمة الشمري ، مؤسسة دار الكتب، الكويت، الأولى ،1985 م.
- القانون المصري د. حسين المصري
- قانون المعاملات التجارية السعودي ، محمود بربري ، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1402هـــ.
- القطاع الخاص والقطاع العام ،علي حسين يونس
- القواعد الأساسية في قانون الشركات فاروق ابراهيم جاسم ،الرواد ، بغداد، 1998م.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عز الدين ابن عبد السلام، مكتبة ابن تيمية.
- الكامل في قانون التجارة الشركات التجارية إلياس ناصيف ،منشورات البحر – المتوسط ومشورات عويدات، بيروت، 1982م .
- كشاف القناع، البهوتي، عالم الكتب،1403هـــ.
- لسان العرب،لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت،لبنان،الطبعة الثانية،1417هـــ.
- المبادئ العامة في شركات الأموال، د. جلال وفا محمدين، الدار الجامعية، مصر،1988م.
- مبادئ قانون المشروع الرأسمالي، د. هاني محمد دويدر،

- المبسوط، شمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت. 1406هـ
- مجوع فتاوى شيخ الإسلام، جمع عبد الرحمن بن قاسم.
- المجموع شرح المهذب، محيي الدين النووي، دار الفكر.
- المحرر، لمجد الدين أبي البركات، ط. مكتبة المعارف، 1404هـ.
- مختار الصحاح، للرازي،دار القلم ، بيروت، 1988 م.
- مدارج السالكين، ابن القيم الجوزية، مطبعة السنة المحمدية،1375هـ.
- المدخل الفقهي العام، للزرقا، دار الفكر – بيروت، الطبعة السادسة.
- المدخل المعاصر في محاسبة الشركات د.أحمد رجب عبد العال، الدار الجامعية، بيروت،1982م.
- مفاهمة حول أسهم الشركات المساهمة، علي محمد العيسى ،ط1، توزيع الجريسي، 1413هـ.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين الشربيني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1415هـ.
- المساهمة في راس مال الشركات المساهمة، د. داتو عبد الخالق ،
- المسند ، للإمام أحمد بن حنبل،المكتب الإسلامي
- المصباح المنير، للفيومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر.
- معجم مقاييس اللغة،لابن فارس ،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت
- المعجم الوسيط، لإبراهيم أنيس وآخرين، المكتبة الإسلامية ، تركيا.
- المغني، ابن قدامة المقدسي،دار هجر ، ط2، 1412هـ.
- مختار الصحاح، للرازي،دار القلم ، بيروت،1988 م.
- المنثور في القواعد، الزركشي
- الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، مكتبة الرياض الحديثة.
- مواهب الجليل شرح مختصر خليل، أبو عبد الله الحطاب، دار الكتب العلمية، 1416هـ.

- الموجز في الشركات التجارية د. طالب حسن موسى ، المعارف بغداد، الثانية، 1975م.
- الموجز في الشركة المساهمة المحامي عدل بطرس ، الجامعة اللبنانية، 1979م.
- موسوعة الحقوق التجارية، د.رزق الله انطاكي ود. نهاد السباعي، الجامعة السورية، سوريا،1952م.
- موسوعة الشركات التجارية، د.محمود بابللى،
- النظام القانوني لزيادة رأس مال الشركة المساهمة، نغم حنا رؤوف نيس، عمان ، الأولى، 2002م.
- النظام القانوني للشركات المساهمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، د. إبراهيم الزامل، د. ولاء رفعت، الدار الوطنية،1409هـ.
- النظرية العامة للالتزامات، د.حسن علي الذنون، دار الحرية بغداد، 1976م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الاثير
- نهاية المحتاج، للرملي، المكتبة الإسلامية.
- الوجيز في التشريعات التجرية الأردنية د.أحمد زيادات ود.إبراهيم العوض،دار الأردنيين، الأردن، 1995م.
- الوجيز في شرح القانون التجاري العراقي د.أكرم با ملكي ، الثانية، العاني، بغداد،1972م.
- الوجيز في شرح قانون الشركات الجديد د.لطيف جبر كوماني ،الأولى، 1986م، العمال المركزية، بغداد.
- الوجيز في القانون التجاري د.ثروت علي عبد الرحيم ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988م.
- الوسيط في الحقوق التجارية البرية، د. رزق الله انطاكي ود. نهاد السباعي، مطبعة الإنشاء، دمشق.
- الوسيط في شرح القانون المدني أحمد السنهوري.

- الوسيط في الشركات التجارية، د.علي حسن يونس، دار الفكر العربي، مصر، 1960م.
- الوسيط في القانون التجاري المغربي والمقارن،د: شكري أحمد السباعي، مكتبة المعارف، الرباط، 1404هــ.
- الوسيط في نظرية العقد . د . عبد المجيد الحكيم .
- بحوث في الاقتصاد الإسلامي، الشيخ عبد الله بن منيع.
- مجلة المجمع الفقهي.
- مجلة البحوث الفقهية المعاصرة .
- جريدة أم القرى .

فهرس الموضوعات